تجديد المنهاج في ديداكتيك اللغة العربية

حسن الحداد

> إن مسألة الارتقاء بتعليم اللغة العربية يبقى المدخل المتاح على المدى المتوسط؛ مع التحلي بالصرامة القانونية التنفيذية في فرض احترام مكانة اللغة العربية في الواقع اليومي المدرسي والإداري والإعلامي والسياسي وفق ما ينص عليه الدستور المغربي ...

إن تغيير وضع اللغة العربية من وضع اللغة العالمة - اللغة البعدية: لغة النخبة ولغة المدرسة - إلى وضع اللغة الأم - اللغة الأولية ولغة التداول اليومي بالبيت والشارع - يقتضي بلورة مخطط استراتيجي بعيد المدى - ينوس غلافه الزمني بين 50 و200 سنة حسب الجهد والهمة - تكون غايته السامية هي تحويل القدرة من المغربية إلى العربية؛ أو بعبارة أخرى تفصيح اللهجات الدارجة من خلال تطعيمها المستمر والمدروس بالمعجم الفصيح أولا ثم إدخال تعديلات تركيبية بالتدريج على النسق اللهجي بحيث يتم تقريبه من نسق اللغة العربية... وهكذا سيضحي بإمكان أطفال الغد أن ينشأوا في وسط لغوي يساعدهم على تعبئة بارامتراتهم اللغوية ومن ثمة بنينة قدرتهم اللغوية العربية بشكل أولي، فتغدو بذلك اللغة العربية هي لغتهم الأم وليست الدارجة...

لكن الطريق نحو هذه الغاية تبتدئ أولا بالقضاء على الأمية والارتقاء بمستوى تعليم اللغة العربية وتعلمها وتعميمها وتطوير آليات وقنوات تداولها... ولنا في التحولات الجوهرية التي طفقت تفرزها التجربة الفلسطينية في العقد الأخير - بالرغم من كل الصعوبات والإكراهات السوسيواقتصادية والجيواستراتيجية والسياسية

والأمنية التي يعيشها الشعب الفلسطيني الشقيق ـ سجل مليء بالعبر؛ من شأن دراسته أنطربولوجيا وتحليله سوسيولسانيا أن يساعدنا على اختصار المسافات وطي المراحل ...

وإذا كان القضاء على الأمية مسؤولية تاريخية جماعية مشتركة بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع ابتداء بالأسرة وانتهاء بالمنظمات المدنية المختلفة؛ تحتاج إلى تعبئة وطنية شاملة، وإلى إرادة سياسية جمعية وقرار استراتيجي سيادي ذي أولوية استثنائية من أعلى مستوى... فإن مسألة الارتقاء بتعليم اللغة العربية يبقى المدخل المتاح على المدى المتوسط؛ مع التحلي بالصرامة القانونية التنفيذية في فرض احترام مكانة اللغة العربية في الواقع اليومي المدرسي والإداري والإعلامي والسياسي وفق ما ينص عليه الدستور المغربي ...

أولا: نحو إصلاح جذري للمنهاج:

الوضعية المأزومة والمعقدة لمادة اللغة العربية:

يلاحظ المهتم بقضايا المناهج والبرامج عموما، والمشتغل في حقل ديداكتيك اللغة العربية تحديدا؛ أن منهاج هذه المادة في المغرب ـ كما في باقي البلدان العربية ـ يعاني أزمة معقدة ومركبة... أزمة ناتجة بالأساس عن غياب استراتيجية قومية ووطنية شاملة وواضحة تؤطر لسياسة لغوية فاعلة من شأنها تجديد اللغة العربية على مستوى بنياتها الصوتية والصرفية والتركيبية والمعجمية والدلالية والتداولية... بما يسمح لها باستيعاب المتغيرات الحضارية والتكنولوجية المستجدة؛ كخطوة أولى نحو تحول حضاري وتاريخي من موقع اللغة «الثابتة» والمستهلكة والسلبية إلى موقع اللغة الدينامية المنتجة والإيجابية... وهذه خطوة شرطية لزحزحة أية لغة وزحلقتها ودفعها نحو موقع متقدم في خارطة اللغات العالمية الحية في إطار عمليات التفاعل والتثاقف والتلاسن والتلاغي...

العوائق الإبستمولوجية في منهاج اللغة العربية:

سوف ندع جانبا الكلام عن المداخل الاستراتيجية القومية، وكذا عن المداخل السياسية الوطنية؛ وسنقتصر فقط على ملامسة العوائق الإبستمولوجية المباشرة التي تؤدي إلى اضطراب المنهاج على المستويين التصوري والتأليفي، وارتباكه على مستوى الممارسة الفصلية والصفية... إيمانا منا بأن المقام لا يسمح بالعرض والشرح والتفسير والتفصيل؛ وإنما يستلزم التركيب والإيجاز والاقتضاب... وعليه فإننا نورد أهم هذه العوائق كما نواجهها يوميا في تجربتنا الميدانية المتواضعة:

مرجعية قديمة!

إن أغلب المراجع المتوفرة والمعتمدة سواء في تأليف أو تحضير الدروس اللغوية،

تحديدا، ضاربة في القدم. هذا ما ينتج عنه تتاليا «قدم» الأجهزة المفاهيمية الموظفة في ملاحظة ووصف وتفسير الظواهر اللغوية المدرسة، وتعقد عباراتها المسكوكة وغير المتساوقة مع المساقات والسياقات التداولية والتعلمية الراهنة. وحتى المؤلفات غير الأكاديمية - أي التعليمية والقليلة العدد أصلا - تشتغل بنفس المفاهيم والمصطلحات والعبارات... وهو ما يجعلها في حاجة إلى «نقل ديداكتيكي» من مستوى ثان.

تأليف نقدي قليل وغير مواكب:

على مستوى مكون النص القرائي؛ نسجل تراجع التأليف النقدي المواكب وطنيا وعربيا للمتغيرات الجذرية الهائلة التي شهدتها الساحة النقدية العالمية خلال العقود الثلاثة المنصرمة... اللهم إلا إذا استثنينا بعض المحاولات الفردية الجبارة مثل محاولة العملاق المغربي «محمد مفتاح» والناقد المصري «صلاح فضل»... لكن في غياب مواكبة مؤسسية جماعية ذات بعد استراتيجي... ظلت هذه المشاريع الفردية مجرد طلاسم مفهومية ونظرية يعمل بعض المتخصصين على فك ألغازها داخل أروقة الصالونات الأدبية والندوات الأكاديمية المغلقة... وقد انطبعت هذه المشاريع والقراءات بتعدد الترجمات للمصطلح الواحد...

وإزاء الزخم الهائل للمصطلحات الجديدة انوجد على مستوى التلقي ارتباك واضطراب كبيران. وازى ذلك كله ضعف الإنتاج الوسيطي الذي ييسر عملية النقل الديداكتيكي... وهو ما أفرز تباينا على مستوى مصطلحية (Terminologie) النقل الديداكتيكي من مدرس إلى آخر بالنسبة للفئة القليلة التي دأبت على المواكبة والتجديد في حدود الوسائل المتاحة... وأدى إلى جمود مصطلحية فئات أخرى ظلت خارج هذا السياق الجديد! خصوصا في غياب تفعيل الفرق التربوية على مستوى المؤسسة التعليمية الواحدة، أو على مستوى الحوض المدرسي؛ لضمان الاستمرارية، أو على مستوى المقاطعة والإقليم والجهة لتوفير الحد الأدنى من المعيرة (Standardisation) والتوحيد (Normalisation)... ينضاف ذلك كله إلى ندرة التنسيق وضعفه بين مختلف الفاعلين والمتدخلين... علاوة على ضآلة فرص التلاقي والتواصل... وغياب نقاش ممؤسس حول هذه المشكلة...كل ذلك وغيره؛ انعكس سلبا على واقع الإقراء المنهجي للنصوص داخل الفصول الدراسية... حيث يجعل المتعلم يدور في حلقة تيه من مستوى إلى آخر، ومن مدرس إلى آخر...

تكوين هزيل ومتقادم!

هنالك توجه عالمي جديد في مجال التدبير - يتجوهر يوما بعد آخر- يرى بأن الرأسمال البشري هو العامل الحاسم في

نجاح أو فشل أي مخطط استراتيجي على أي صعيد من الأصعدة، وفي أي مجال من المجالات...

وقد انفجرت في العقدين الأخيرين ثورة عالمية مذهلة في مجال انتقال المعلومات ووسائط معالجتها وطقوس تقديمها وتلقيها كذلك... كما تم - في مراكش بقلب المغرب ويا للمفارقة! - توقيع اتفاقية «الكات» (التبادل الحر) التي تضع المدرسة الوطنية في مواجهة مباشرة (وجها لوجه) أمام مدارس عتيدة ورائدة ومؤهلة ومتقدمة... فلم تعد وظيفة المدرسة المغربية هي تكوين وتأهيل يد عاملة لسوق محلية محمية كما في السابق... وإنما أمست مهمتها الجديدة هي «**تكوين وتأهيل موارد بشرية بمواصفات جودة وإتقان عالمية... لكن بإمكانيات تقنية ومالية وبشرية متواضعة للغاية...**»!

لقد أغفلت الحكومات المتعاقبة والوزارة الوصية هذه المتغيرات الشديدة الحساسية ولم تعرها الأولوية القمينة بها... فكانت النتيجة أن تفاجأنا جميعا بالهوة السحيقة التي صارت تفصل الموارد البشرية للقطاع عن المستجدات الطارئة على شتى الصعد والمستويات... ولم تجد نفعا تلك الدورات التكوينية المستعجلة والقليلة في تجسير هذه الهوة... بل أوجدت إحساسا يتعمق يوما بعد آخر؛ مفاده أن المكونين هم الأولى حاجة بإعادة التكوين والتأهيل...

انعدام الوسائل الديداكتيكية في مادة اللغة العربية:

كثيرا ما نستشعر - كأساتذة لمادة اللغة العربية - إحساسا عميقا بالغبن فنغبط زميلاتنا وزملاءنا مدرسات ومدرسي اللغات الأجنبية والمواد العلمية والتقنية ومواد التفتح... صحيح أن هناك توجها استراتيجيا خاطئا مائة بالمائة انتهجته الوزارة منذ الاستقلال إلى اليوم؛ يكمن في تقشفها اللامبرر واللامقبول في كل ما يتعلق بتوفير الوسائل اللوجستية والديداكتيكية اللازمة في جميع المواد مقابل إسرافها الملايير على البنايات... وجب الانتباه إليه لإعادة التوازن في الرؤية الاستراتيجية المستقبلية للقطاع... لكن بالرغم من ذلك؛ فإن الأستاذ(ة) العصامي(ة) المجتهد(ة) في تلك المواد بإمكانه(ا) أن (ت)يجد ما لذ له(ا) وطاب من مراجع مدرسية ووسائل ديداكتيكية إلكترونية وتكنولوجية لا عد ولا حصر لها... نظرا لتوفر أغلب الدول الناطقة بهذه اللغات على مراكز متخصصة في الصناعة والتكنولوجيا التعليميتين، وقنوات إعلامية وفضائية تربوية متخصصة... وسياسة لغوية خارجية بميزانيات خيالية... وهو ما لا يتوفر لأية دولة عربية مهما كانت غنية؟!!!

الاضطراب التصوري لمنهاج اللغة العربية:

كل هذه الحيثيات - وغيرها كثير لم نشإ الإشارة إليه في هذا المقام للأسباب

التي ذكرناها آنفا - ساهم بشكل أو بآخر في ضبابية وسديمية الرؤية التصورية التي ارتكز إليها منهاج اللغة العربية. ونعتقد جازمين بأن لجنة مراجعة المناهج والبرامج مدعوة - بشكل عاجل - إلى استدراك هذا الوضع وتقويمه من خلال إجراء تعديلات علاجية على التوجيهات الرسمية ودفاتر التحملات الخاصة بتحديد مواصفات الكتاب المدرسي في اللغة العربية، وباقي الأطر المرجعية للمادة...

محنة مدرس اللغة العربية «المجدد» في هذه «المعمعة» المعقدة:

أمام هذا الوضع المركب؛ يضحي لزاما على مدرس اللغة العربية ومؤلف الكتاب المدرسي للمادة أن يقوما - قبل تحضير الدرس أو تأليفه - ببحوث لتطوير مفاهيم اللغة وبنياتها والخطاب الواصف لها... كما يتعين على المدرس القيام بدور الوسيط في نقل الخطاب النقدي ديداكتيكيا ووضع خطط فردية لمواجهة مشكل « تعدد المصطلح»... وهي مسألة لا يمكن القيام بها فرديا وإنما تحتاج إلى أن تتصدى لها مؤسسات متخصصة؛ قد يكون «المعهد الوطني للتعريب» هو المؤهل لذلك؛ لكن وجب دعمه لإنشاء شعبة «مصطلحية ديداكتيك اللغة العربية وتحليل الخطاب»...

كما يتحتم عليه خوض غمار تكوين ذاتي مستمر يستنزف الكثير من وقته وجهده نظرا لحجم العمليات التي يتوجب عليه إنجازها لتحقيق تكوين مواكب... ومن ثمة الحاجة الملحة إلى تكوين مستمر مؤسسي متقدم ومخطط له بشكل دقيق ومفصل...

هذا ويتحول المدرس كذلك إلى مصنع أو مركز لإبداع وسائل ديداكتيكية تغري المتعلم والمتلقي بالإقبال على المادة والاستمتاع بتعلمها !

ولا يقف عمله عند هذا الحد؛ وإنما يتعين عليه الأخذ بعين الاعتبار الخلل الحاصل في المنهاج والبرامج من أجل التخفيف من تداعياته على مستوى التعلم، وانعكاساته السلبية على استدماج وإدماج المتعلم لمكتسباته وتنضيدها في إطارات تصورية واضحة...

إنها دوامة لا تنتهي، ومتاهة بلا مخرج، ومحنة لا توازيها محنة أي من المشتغلين في هذا القطاع ؛ بالرغم من أن الجميع يعاني من مشاكل عديدة ومختلفة...!

نحو مشروع وطني تشاركي لتجديد اللغة العربية:

1. **على المستوى الاستراتيجي البعيد المدى:**

آن الأوان كي تقوم الجهات المسؤولة عن تخطيط السياسة اللغوية الوطنية، بالموازاة مع تأسيس وتفعيل «أكاديمية محمد السادس للغة العربية» التي نص عليها الميثاق الوطني للتربية والتكوين؛ والتي لا ندري متى سيتم إنجازها؛ بوضع إطار تعاقدي مستند إلى دفتر تحملات واضح البنود، ودقيق في تحديد الصلاحيات والمسؤوليات

بين مختلف وحدات البحث والتكوين التابعة لشعب اللغة العربية وآدابها بالجامعات الوطنية وبين وحدات البحث والتكوين في ديداكتيك اللغة العربية التابعة لكلية علوم التربية؛ بحكم الصلاحيات المزمع تخويلها لها في مجال تكوين وتأهيل الموارد البشرية المستقبلية لقطاع التربية والتكوين... بحيث تشتغل الأولى على تطوير بنيات اللغة العربية وتجديد مفاهيمها، وتتكفل الثانية بالنقل الديداكتيكي لهذه الأبحاث الأكاديمية كي تصير مطواعة لمؤلفي الكتاب المدرسي وللمدرسين على حد سواء...

هذا وتكون مهمة « أكاديمية محمد السادس للغة العربية» هي الإشراف على تفعيل وتتبع تنفيذ ذاك «العقد البرنامج» وتوفير الموارد المادية والمالية والتقنية والبشرية اللازمة لتحقيقه... وتكلف «المعهد الوطني للتعريب» بتوحيد المصطلح ووضع الأطر المرجعية للبحوث... فيما تنشئ مركزا لطباعة هاته البحوث والمؤلفات وترويجها وتعميمها على أوسع نطاق، وبشتى الوسائط الممكنة... بالإضافة إلى إنشاء مركز وطني آخر - وقد يكون نفس المركز - تتمثل وظيفته الأساس في إبداع وابتكار الوسائل والمعينات والوسائط والحوامل الديداكتيكية (لعب / أقراص مدمجة / معاجم إلكترونية / لوحات / قصص مصورة / معاجم مصورة / برنامات للاشتقاق والتصريف / أشرطة وثائقية وعلمية تعليمية ذات جودة عالية في المضمون والعرض معا...) لتحقيق متعة التعلم لدى المتعلم وتحقيق جودة التعليم لدى المدرس... والأكيد أنها ستكون صناعة رائجة ومربحة للمغرب في السوق العربية والسوق الدولية...

2. مرحليا وتكتيكيا:

الملاحظ على التصور الناظم لمنهاج اللغة العربية أنه لم يكن قد استوعب وتمثل بما فيه الكفاية مفهوم التدريس بالمجزوءات والوحدات. فهو، ضدا على توجه الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي يدعو إلى التركيز على الكيف لا الكم؛ سمى الوحدات الدراسية وبناها حسب المجالات المعرفية لمضامين النصوص والأنشطة، وليس حسب الأجناس الفنية كما يقتضي ذلك اختيار القراءة الأجناسية كإطار مرجعي نظري. أضف إلى ذلك توزيع مهارات التعبير والإنشاء بشكل لا يخضع لمنطق «التدريس بالوحدات» وجعله منفصلا عن النصوص القرائية ! أما بالنسبة للدرس اللغوي؛ فبالرغم من استيقائه أمثلته - في أغلب الكتب المدرسية المقررة - من النصوص المدروسة حسبما يقتضي ذلك النحو الوظيفي والمقاربة الذرائعية والتداولية التي استند إليها المنهاج... إلا أن الخطاب الديداكتيكي الموظف في تحليل الدروس والظواهر لا زال يمتح من المقاربة المعيارية...

لهذه الأسباب ندعو لجنة مراجعة المناهج والبرامج إلى إعادة النظر في مواصفات الكتاب المدرسي بشكل عاجل -

خصوصا في سلك التعليم الثانوي الإعدادي . بحيث تعيد ترتيب المنهاج، وتحديدا دروس النص القرائي ومهارات التعبير والإنشاء، وفق مستلزمات التدريس بالوحدات على أساس معيار أجناسي صرف. ولا مشاحة إن كان ضروريا . الحفاظ، من الناحية المضمونية، على نفس المجالات المعرفية (القيم الإسلامية / القيم الوطنية والإنسانية / المجال الحضاري // المجال الاجتماعي والاقتصادي / المجال السكاني / المجال الثقافي والفني) نظرا لطبيعة المرحلة العمرية للتلميذ في هذا المستوى حيث يكون، على صعيد تشكل شخصيته، في مرحلة بناء القيم والمفاهيم بحسب تصور رائد المدرسة البنائية المعرفية «جان بياجيه»...

فعلى سبيل المثال؛ تكون هندسة الوحدات الدراسية لبرنامج السنة الأولى من التعليم الثانوي الإعدادي على المنوال التالي:

أ . الدورة الأولى:

1. وحدة السرد/ مجال القيم الإسلامية:

مكون النص القرائي:

- نص (1) : يومية (نص وظيفي)
- نص (2) : سيرة ذاتية (نص وظيفي)
- نص (3) : سيرة غيرية (نص وظيفي)
- نص (4) : قصة قصيرة (نص مسترسل)
- نص (5) : قصيدة (نص شعري)

(تحكي قصة قائد أو إنجاز إسلامي)

مكون التعبير و الإنشاء:

- مهارة كتابة نص سردي (1):
  - يومية
  - واقعة

2. وحدة الوصف / مجال القيم الوطنية والإنسانية:

مكون النص القرائي:

نص (1) : في وصف الشخوص(قائد وطني/ بطل أبطال وطنيون)

نص (2) : في وصف مكان(يؤرخ لملحمة وطنية)

نص (3) : في وصف الشخوص و الأمكنة: (وصف أبطال الوطن في ساحات العمل)

نص (4) : قصيدة (في وصف الوطن)

مكون التعبير و الإنشاء:

- مهارة كتابة نص سردي (2):

.وصف الشخوص و الأمكنة و الأشياء

3. وحدة الحوار / المجال الحضاري:

مكون النص القرائي:	مكون التعبير و الإنشاء:
■ نص (1):في الحوار القصصي(نص وظيفي) ■ نص (2): في الحوار الروائي(نص وظيفي) ■ نص(3): في الحوار المسرحي: نص مسترسل ■ نص(4) : قصيدة حوارية في موضوع ذي صلة بالمجال الحضاري	■ مهارة تحويل الوضعيات: (تحويل حوار قصصي إلى حوار مسرحي مثلا)

ب . الدورة الثانية:

4. وحدة الخبر / المجال الاجتماعي والاقتصادي:

مكون النص القرائي:	مكون التعبير و الإنشاء:
■ نص (1) : رحلي (يعرض للمظاهر الاجتماعية و الاقتصادية في منطقة مغربية) ■ نص (2) : تاريخي(يعرض الوضعيةالاجتماعية و الاقتصادية للمغرب في حقبة سابقة) ■ نص (3) : موسوعي (مستقى من أحد المعاجم الموسوعية المختصة حول مفهوم اقتصادي أو ظاهرة اجتماعية).....	■ مهارة الإنتاج الصحفي: (رواية خبر و تحليله)

5. وحدة التفسير / المجال السكاني:

مكون النص القرائي:	مكون التعبير و الإنشاء:
■ نص (1) : في التفسير اللغوي (مفهوم أو ظاهرة سكانية) ■ نص (2) : في التفسير العلمي(ظاهرة أو مفهوم بيئي مثلا) ■ نص (3) : في التفسير الثقافي(ممارسة ثقافية في المجال السكاني)	■ مهارة التفسير و التوسيع :

6. **وحدة النص الموازي / المجال الفني والثقافي:**

مكون النص القرائي:	مكون التعبير و الإنشاء:
■ نص (1) : في أهمية التوثيق ■ نص (2) : في أجناس النصوص ■ نص (3) : في قيمة العنوان كعتبة ■ نص (4) : تحليل صورة	■ مهارات تلقي العتبات النصية و بناء فرضيات القراءة . (توثيق النص / تجنيسه / العنوان / دائرة النص / تحليل الصورة...)

ثانيا: إعادة النظر في منهجية تقديم الوحدات والدروس:

1. **تقديم الوحدات:**

بالنظر إلى العوائق سالفة الذكر؛ وتحديدا إلى مشكل التكوين ينبغي لفرق التأليف المدرسي أن تقوم بتقديم كل مجزوءة على حدة؛ بحيث تشير إلى طبيعة المحتويات والأنشطة، والكفايات المرسومة والامتدادات؛ برافديها: أي المكتسبات القبلية والتقاطعات مع المواد الأخرى (الكفايات المستعرضة / أو الممتدة). ولا يفوتنا - بهذه المناسبة - أن ننوه بالمجهود الذي بذل في كتاب «مرشدي في اللغة العربية في السنة الثانية والسنة الثالثة» على مستوى تخصيص كفايات الوحدة الذي يسهل على المدرس الناهج لبيداغوجيا تعاقدية مأمورية صياغة تعاقد ديداكتيكي على أرضيته... كما نشيد بالتقديم الذي دبجت به الكتب السبعة المتبقية ؛ لكنه يظل تقديما موجها للمدرس بالدرجة الأولى، لذلك فإن الأستاذ والمتعلم يحتاجان إلى تقديم يشمل الجنس الفني والمجال المعرفي معا...

2. **تقديم الدروس:**

باعتبار العوائق السابقة دائما؛ فإن الكتاب المدرسي في مادة اللغة العربية يحظى بالأهمية القصوى سواء بالنسبة للمتعلم أو بالنسبة للمدرس... ومن ثمة وجب إيلاؤه كامل العناية حتى يتم إخراجه في صورة قريبة من الكمال - شكلا ومضمونا - ... تضمن تلبية حاجيات كل من المتعلم والمدرس... وبالتخصيص على المستوى المنهجي...

1.2 بالنسبة لدروس النص القرائي:

◆ انتقاء عتبات ومصاحبات نصية مناسبة؛ وتحديدا الدليل المشهدي (الصورة) وجنس النص... ويستحسن أن تضم فرق التأليف فنانين ومصورين متخصصين ...

◆ على مستوى الأسئلة التوجيهية المتعلقة بملاحظة النص: إيلاء عناية كبرى لتحليل دلالات العتبات من أجل بناء فرضيات للقراءة تسمح بتعبئة أفق انتظار ملائم لتحليل النص...

◆ على مستوى التحليل: إرفاقه بالخطاطات والترسيمات والجداول المناسبة لكي يستثمرها المتعلم في إعداده القبلي، ويستثمرها المدرس في إنجاز الدرس. ولكي تكون آلية لتوحيد أعمالهما معا من الناحية المرجعية.

◆ على مستوى التركيب: إنجاز خطاطات تبين خصائص النص الشكلية والفنية وتضم مفاهيمه / المفاتيح على الصعيد المضموني.

◆ على مستوى التقويم والتذوق: طرح أسئلة تلامس جماليات الشكل، وجماليات المضمون معا. واقتراح خطاطات تركيبية مناسبة لمساعدة التلميذ على استدماج التجربة القرائية الجديدة ضمن خطاطات تجاربه السابقة.

◆ على مستوى أنشطة الاستثمار: ربط النص القرائي بمهارة التعبير والإنشاء. وبالمشروع الشخصي للمتعلم(ة).

2.2 بالنسبة للدروس اللغوية:

◆ التخلص من قيود اللغة الواصفة العتيقة والجمل المسكوكة، واستعمال خطاطات توضيحية تبسط الظواهر اللغوية، وتعزيز سلاسل الدروس المترابطة بخطاطات تركيبية تساعد المتعلمين على تنضيد معرفتهم اللغوية. مع العمل على إعادة توزيع بعض الدروس اللغوية التي ترتبط ببعض المهارات التعبيرية أو الأجناس الفنية في إطارها مثل إدماج درس «النعت» في وحدة الوصف... إلخ.

◆ تقويم الخلل الحاصل في منهجية تقديم الدرس اللغوي التطبيقي بكتاب «المختار في اللغة العربية للسنة الأولى ثانوي إعدادي»...

3.2 بالنسبة لدروس التعبير والإنشاء:

◆ معالجة الخلل المنهجي الحاصل في كتاب «المختار في اللغة العربية للسنة الأولى ثانوي إعدادي».

◆ ربط الأنشطة مباشرة بالنص القرائي.

◆ إرفاقها بخطاطات وتقنيات مناسبة لكل مهارة من المهارات...

على سبيل الختم: البقاء للأصلح!!!

لقد جعل الميثاق الوطني للتربية والتكوين صلاحية اقتراح الكتاب المدرسي من اختصاص المجلس التعليمي للمادة بالمؤسسة بناء على التقويم التشخيصي لإمكانات المتعلم المحلي وحاجياته وقدرته على التلقي وبعد عرض الأمر على موافقة السيد المفتش التربوي للمادة من طرف الفريق التربوي للمادة بالمؤسسة... لكن

للأسف الشديد تمت مصادرة هذا الحق، وفرضت جميع الكتب من أعلى... لا لعلة تربوية، وإنما وفق منطق تجاري صرف... فكل المناطق والجهات سواسية... بالإضافة إلى عدم الالتزام بالبرنامج الجهوي والمحلي (المجزوءات الاختيارية) بسبب الخصاص في أطر الدعم والمراقبة ... وقد نبهنا إلى هذه المشكلة منذ منتدى الإصلاح الأول عام 2005 م... لكن للأسف الشديد لم تتم الاستجابة لنداءاتنا المتكررة... إن مثل هذا السلوك في الانتقاء يضرب - في العمق - مبدأ الجودة، ويشجع الضحالة... !

كما أننا ننادي بتوسيع عملية تأليف الكتب المدرسية؛ وعدم حصرها في المركز، وإنما جعلها منفتحة على أطر كل الأكاديميات والجهات ... ولم لا التفكير في كتب مدرسية جهوية ؛ ما دام المغرب قد عزم أمره - بغير رجعة حسب ما أكده الخطاب الملكي الأخير وتنصيب اللجنة الجهوية - على المضي قدما نحو جهوية موسعة تشمل كل القطاعات الأساسية - خاصة الاجتماعية - باستثناء القطاعات السيادية..؟ !

إن التعليم والتربية والتكوين استثمارات وطنية استراتيجية تتغيى تنخيب المجتمع المغربي وصناعة موارده البشرية المستقبلية التي اعتبرها تقرير الخمسينية الضمانة الوحيدة لتحقيق تنمية بشرية مندمجة شاملة لوطننا وتبويئه المكانة اللائقة به بين الأمم... وواجبنا حيال هذه الحقيقة الشاخصة، كل حسب موقعه ومسؤوليته، الإسهام في إنجاح هذا الاستحقاق الوطني الرائد والواعد، والكف عن المتاجرة والارتزاق «الرخيصين» بمستقبل أبنائنا ووطننا... فلنتحل - إذن - بالحد الأدنى من المواطنة ! ولنكن في مستوى المسؤولية التاريخية الضخمة والمصيرية الملقاة على عاتقنا جميعا !